**الدّستور إقرَأْ تفرحْ، عايِنْ تحزنْ**

16-03-2021 | 00:00 **المصدر**: النهار

**الدكتور جورج شبلي**
إنّ المُتعاطين بالشأن العام، في بلادنا، وأكثرُهم من المَلافنةِ والجهابذةِ في علمِ السياسةِ، وشرحِ الدّستور،ِ وفهمِ القوانين، يُتحفونَنا، بين الحينِ والحين، ببدعةِ تغييرِ النّظامِ انطلاقاً من تعديلِ الدّستور. ويتلطّون، في مطلبِهم، خلفَ إلزاميّةِ إجراءِ إصلاحاتٍ بُنيَويّة تنقلُ الدّستورَ اللبنانيّ، في مَتنِهِ، الى مَصافِ الدساتيرِ الحديثةِ والحضاريّة. وكأنّ التعديلاتِ المُقترَحَةَ يمكنُها أن تسدَّ ما يُسَمّونهُ ثُغراتٍ قانونيّةً أدّت، بحسبِهِم، الى  الحربِ والمواجهاتِ بين شرائحِ النسيجِ الوطنيّ، فتفتَّتَ الكيانُ دويلات.

ما يهمُّني، في هذا البحث، الإضاءةُ على ما في الدّستورِ اللبنانيِّ من مَوادَّ تتعلَّقُ بالأُسسِ الإلزاميّةِ لقيامِ وطنٍ ودولة، والتي لم يقرأْها بإِمعانٍ أصحابُ نظريّةِ التّغييرِ، والتَّبديلِ، والنَّسف. وهذه الأُسُسُ، بالذات، هي الحيِّزُ الذي يشكّلُ ثوابتَ الكيانِ والحكم، ولن أتطرَّقَ لسِواها.

وعلى عكسِ المنهجيّةِ التي ألتزمُ بها، في دراساتي، ومقالاتي، وأبحاثي، سأقومُ بِقَلبِ قاعدةِ التسلسلِ الموضوعيِّ لأبدأَ بالإستنتاجِ، بدلاً من المقدِّماتِ والفَرَضيّاتِ وطرحِ الإشكاليّة. لذلك، وبعد قراءةٍ متأَنّيةٍ، وموَثَّقةٍ، ويمكنُ أن تفاجئَ القارئ، أَخلُصُ الى أنّ [#الدستور](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1)َ اللبنانيَّ ليس بحاجةٍ الى أيِّ إصلاحٍ في مسألةِ أُسُسِ الوطنِ والدولة.

إذا استعرضنا الموادَ الدستوريّةَ المتعلّقةَ بالنّظامِ القائم، نقفُ عندَ أكثرِ الظواهرِ السياسيةِ تقدّماً، أي الديمقراطيّة. وهي تعني إعطاءَ الشّعبِ حقَّ ممارسةِ السلطات، لأنه مصدرُها، ومُشَرِّعُ قراراتِها التي تنبعُ من مصلحتِهِ، ونَفعِه. والديمقراطيّةُ تُساوي بين الجميعِ في الحقوقِ والواجبات، فتنعدمُ الفوارقُ بين الناسِ، بسببِ النّفوذِ، أو الثروةِ، أو الموقعِ الإجتماعيّ، أو العِرقِ، أو الدِّين... وترتكزُ الديمقراطيّةُ على آليّةٍ هي مبدأُ الإنتخابِ لِإنتاجِ سلطةٍ شرعيّةٍ موكَّلةٍ سَنَّ القوانينِ باسمِ الشّعبِ، ولمصلحتِهِ. من هنا، فالديمقراطيّةُ، وحدَها، ومن دونِ أيِّ شكلٍ آخرَ من أشكالِ الأنظمةِ السياسية، تؤَمِّنُ للمواطنينَ الحريّةَ، والعدالةَ، والإستقرارَ، والسّلام، أي الإنطلاقَ الى الأَرقى.

إذا عُدنا الى المَوادِ الدستوريّةِ الخاصّةِ بالحريّة، والحريّةُ تَوأمُ الديمقراطيّة، وبدونِها يعيشُ الوطنُ تراجيديا وجودِه، فإنّنا نقعُ على إشاراتٍ ترتفعُ بقضيةِ الحريّاتِ الى أسمى ما يُبتَغى، ويُؤمَل. تبدأُ المَوادُ بالتّأكيدِ على أنّ الحريّةَ حقٌّ مقدَّس، وهي الصيغةُ المثاليةُ التي تكفلُ للمواطنِ أن يكونَ إنساناً كريماً، قادراً على الفِعلِ، والتّفاعلِ، والمشاركة، والإحساسِ بالوجودِ الإنسانيِّ الآمِنِ، والمُساهِمِ البَنّاءِ في الحياةِ السياسيّةِ، والإقتصاديّةِ، والإجتماعيّة...

وتنصُّ مَوادُ الدستورِ على حريّةِ الإعتقادِ، فهي مُصانَةٌ بحيثُ تكفلُ الدولةُ ممارسةَ الشّعائرِ الدينيّةِ، والأنشطةِ الحزبيّةِ المُصَرَّحِ لها، ضمنَ ما تسمحُ بهِ القوانينُ. كما يكفلُ الدستورُ حقَّ الناسِ في الإِعرابِ عن آرائهم، ومواقفِهم، بحريّةٍ وعَلَنيّةٍ، قَولاً وكتابةً، وتَظاهُراً، ما يعني الحدَّ الأَقصى من حريّةَ التَّعبيرِ. بالإضافةِ الى أنّ على الدولةِ واجبَ حمايةِ الحريّات، كلِّ الحريّات، مثلَ واجبِها تأمينَ الحقوقِ، والأمنِ، والعَيشِ الكريم.

وتشتملُ الموادُ الدستوريّةُ على أنّ الأرضَ هي امتدادٌ لِذاتِ المُقيمِ فوقَها، وبالتالي، تصبحُ محيطَ الكيانِ الوجوديِّ له، الى الأبد. والصِّلةُ بين الإنسانِ والكيان، هي صلةُ الولاءِ للإنتماء، ما يشكّلُ المَؤونةَ الكيانيّةَ أو الرّابطَ الحَيَويَّ المقدَّسَ الذي يُكَونِنُ وطناً سيّداً. والولاءُ للوطن هو الجِدارُ الشّائكُ الذي يَصدُّ أيَّ تمريرٍ مؤامراتيٍّ يهدّدُ الكيانَ، ويمسُّ بالوجود.

وانطلاقاً ممّا تقدَّم، يمكنُ الجزمُ بأنّه لا يوجدُ في أيٍّ من دساتيرِ الأُممِ والشّعوب، ما يتجاوزُ، في مضمونِه، نصوصَ الدستورِ اللبنانيِّ في المسائلِ المتعلّقةِ بأركانِ الوطن. إذاً، المشكلةُ ليست في موادِ الدستور، بل في الممارسةِ العَوراءِ للأوصياءِ عليه، وهذه الممارسةُ هي المسؤولةُ عن الفجوةِ السحيقةِ التي تكوَّنت بين السلطةِ وبين الشّعب. لقد تمَّ ضربُ الموادِ الدستوريّةِ بِعَرضِ الحائطِ من جانبِ القيِّمينَ على الحكمِ، حاليّاً وفي السّابق، وأمعنَ الحاكمون في سياسةِ القهرِ والقمعِ، والفسادِ، والظلم، وتهميشِ الأحرار، وتجاهلِ حقوقِ الناس، وطَعنِ الدّستورِ بالمحاصصة، والفئويّة، وضربِ المؤسساتِ، والقضاء، وظهورِ إمبراطورياتِ المافيا، وهيمنةِ الدويلةِ على الدولة...

من هنا، تكمنُ المشكلةُ في التّطبيقِ الملتوي وليس في نصِّ الدستور، تحديداً. فيكون المطلوبُ، إذاً، تقويمُ الإعوجاجِ على مستوى الأسلوب، ما يُعرَفُ بالإِصلاحِ الأَدائيِّ. ولكن، اذا كان الأسلوبُ هو الشّخصَ نفسَه، أي الحاكِم، ولمّا كان التَّغييرُ يطالُ الأسلوب، فإلى أيِّ مدىً يرغبُ هذا الشَّخصُ في أن يكونَ تغييريّاً، ويُلغِيَ نفسّه؟